



قائمة الاسئلة

قانون العقوبات - القسم الخاص - (-) - المستوى الثالث - قسم القانون الجنائي - النظام العام - كلية الشريعة والقانون - الفترة الخامسة - درجة الامتحان

أ.د/ خالد عبد الباقي الخطيب

(1) يحكم بالرد في جرائم:

(1) - الاختلاس

(2) - استغلال النفوذ

(3) - السرقة

(4) + جميع ما ذكر

(2) لا يجوز للقاضي إعفاء شاهد الزور من العقوبة إلا إذا:

(1) - اعترف بالجريمة أمام سلطة الضبط

□□□

(2) - اعترف قبل قفل محضر التحقيق الابتدائي

(3) + أدلى بالحقيقة قبل صدور الحكم في القضية

(4) - اعترف بالحقيقة أثناء التحقيق الابتدائي

(3) تتوافر جريمة استغلال النفوذ:

(1) - إذا كان المال مسلم للموظف بسبب وظيفته

(2) - إذا كان المال مسلم للموظف العام على سبيل الحيابة الناقصة

(3) - إذا استغل الموظف وظيفته فأستولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات التابعة لها

(4) + إذا أخذ أو طلب أو قبل الموظف عطية أو مزية أو وعد بها لاستعمال نفوذاً حقيقياً أو مزعوماً لدى سلطة عامة

(4) تتوافر جريمة عرض الرشوة في حالة:

(1) - طلب الموظف للعطية أو المزية من قبل صاحب المصلحة

(2) - عرض الوسيط المزية أو العطية أو الوعد بها وقبول الموظف بذلك

(3) - قبول الموظف بعرض أو وعد الراشي بالعطية أو المزية

(4) + رفض الموظف لعرض أو وعد الراشي بالعطية أو المزية

(5) يعد بحكم الراشي ويعاقب بعقوبته:

(1) - الموظف العام الذي يزعم الاختصاص ويأخذ أو يقبل أو يطلب العطية أو المزية أو الوعد بها للقيام بالعمل المطلوب القيام به أو الامتناع عنه

(2) - الموظف العام الذي يأخذ أو يقبل العطية أو المزية على اعتقاد أن العمل المطلوب القيام به أو الامتناع عنه داخلاً في اختصاصه

(3) - الموظف الذي يأخذ العطية أو المزية لنفسه أو لغيره لاستعمال نفوذاً حقيقياً أو مزعوماً

(4) + جميع الأجوبة صحيحة

(6) لا تتوافر جريمة خيانة الأمانة:

(1) - إذا كان التسليم معيباً

(2) - إذا كان المال محل الجريمة عقاراً

(3) - إذا كان التسليم عارضاً

(4) + جميع الأجوبة صحيحة

(7) يعد فاعلاً في جريمة الاختلاس:

(1) - الموظف الذي يأخذ المال المسلم إليه بسبب وظيفته

(2) - الموظف الذي يأخذ أو يطلب غير المستحق أو ما يزيد عن المستحق من الرسوم أو الغرامات مع علمه بذلك ثم يستأثر بها لنفسه

(3) + جميع ما ذكر

(4) - لا شيء مما ذكر

(8) تتوافر جريمة الإرتشاء اللاحق من قبل:

(1) - كل شخص عين لقبض الرشوة دون أن تتوافر فيه صفة الرائش مع علمه بذلك

(2) - كل صاحب مصلحة عرض على موظف عام رشوة عطية أو مزية أو وعد بها لأداء عمل أو للامتناع عن عمل ولم تقبل منه

(3) - كل من عاون الراشي والمرتشى بأية طريقة كانت على ارتكاب جريمة الرشوة مع علمه بذلك

(4) + كل موظف عام أدى عملاً أو امتنع أداء عمل إخلالاً بواجبات وظيفته ثم طالب أو قبل مالاً أو منفعة

(9) يعاقب بالحبس الذي لا تزيد مدته عن عشر سنوات:-

(1) - كل موظف عام طلب أو قبل عطية أو مزية من أي نوع أو وعد بها للقيام بعمل أو للامتناع عن عمل يزعم أنه من أعمال وظيفته





- (2) - كل موظف عام طالب أو قبل عطية أو مزية من أي نوع أو وعد بها للقيام بعمل أو للامتناع عن عمل يعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته
- (3) - كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم
- (4) + كل الأجوبة صحيحة
- (10) لا يتوافر الشروع إلا في جرائم:
- (1) - الاختلاس
- (2) - خيانة الأمانة

-
- (3) + الاستيلاء
- (4) - كل الأجوبة صحيحة
- (11) تتشابه جريمة السرقة وخيانة الأمانة من ناحية:
- (1) - ان كلا منهما لا يقع على العقار

-
- (2) - إن كلا منهما يقع على المال المنقول المملوك للغير
- (3) + جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر
- (12) لا تزيد العقوبة المقررة على الحدث الذي بلغ الخمس عشر ولم يبلغ الثامن عشر في جريمة الشروع في القتل العمد:
- (1) - العقوبة المقررة للجريمة التامة

-
- (2) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن عشر سنوات إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الأرش
- (3) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن خمس سنوات إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الأرش
- (4) + الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين ونصف إذا ترتب على الشروع خروج تستوجب الأرش
- (13) الدية والأرش في الاعتداء المفضي إلى الموت وفي القتل الخطأ:

- (1) - عقوبة بديلة
- (2) - عقوبة تعزيرية
- (3) + عقوبة أصلية
- (4) - عقوبة تكميلية وجوبية
- (14) يشترط لتنفيذ عقوبة القصاص:

- (1) - أن يطلبه ولي الدم
- (2) - أن يتوافر دليله الشرعي
- (3) + جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر
- (15) في جريمة الغش في تحصيل الرسوم يعد صاحب المصلحة:

- (1) - شريكاً في الجريمة
- (2) + مجنباً عليه
- (3) - جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر
- (16) إذا باع أمين المخزن الحكومي كمية من المواد الغذائية التي تم توريدها إلى المخازن يعد مرتكب لجريمة:
- (1) - السرقة
- (2) + الاختلاس

-
- (3) - الاستيلاء

-
- (4) - خيانة الأمانة





(17) لا يتوافر القصد الجنائي الخاص في جرائم :

(1) - جريمة السرقة

(2) - جريمة الاختلاس

(3) - جريمة الاستيلاء

(4) + كل الأجوبة خاطئة

(18) عقوبة سقوط الجنين حياً ثم موته نتيجة الاسقاط :

(1) - دية الجنين مع الحبس الوجوبي

(2) + الدية كاملة مع الحبس الوجوبي

(3) - الدية كاملة مع الحبس الجوازي

(4) - الحبس الوجوبي مع دية الجنين

(19) يتخذ الركن المعنوي صورة القصد المتعدى :

(1) - في جريمة القتل الخطأ

(2) - في جريمة القتل العمد

(3) + في جريمة الاعتداء المفضي إلى الموت

(4) - جميع ما ذكر

(20) العقوبة التكميلية في جريمة الاستيلاء على المال العام :

(1) - المصادرة الوجوبية

(2) - المصادرة الجوازية

(3) + العزل من الوظيفة ورد المال المستولى عليه

(4) - جميع ما ذكر

(21) يكون الحبس جوازياً في جرائم الشروع في القتل:

(1) - إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب القصاص

(2) - إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الحد أو القصاص

(3) - إذا ترتب على الشروع جروح تستوجب الدية أو القصاص

(4) + جميع ما ذكر

(22) الأبن الذي بيدد الأموال المسلمة إليه من أبيه بسبب وظيفته يرتكب جريمة

(1) + خيانة الأمانة

(2) - الاختلاس

(3) - الاستيلاء

(4) - السرقة

(23) لا تتوافر جريمة شهادة الزور إلا:

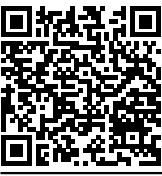
(1) - بالأقوال الكاذبة أمام المحكمة

(2) - بالأقوال الكاذبة بعد اليمين أمام النيابة

(3) + بالأقوال الكاذبة بعد حلف اليمين أمام المحكمة

(4) - جميع ما ذكر





(24) تكون عقوبة شهادة الزور :

- (1) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات أو الغرامة
- (2) - الحبس الذي لا تزيد مدته عن سبع سنوات إذا كانت العقوبة الإعدام أو الرجم حتى الموت ولم ينفذ الحكم
- (3) - الإعدام أو الرجم حتى الموت إذا نفذ الحكم فعلاً
- (4) + كل الأجوبة صحيحة

(25) عقوبة الشريك غير المتمالي في جريمة القتل العمد:

- (1) - عقوبة الجريمة التي ساهم فيها

□ □ □

- (2) - الدية أو القصاص
 - (3) + الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات
 - (4) - الحبس أو الغرامة
- (26) في جريمة تسهيل الموظف لموظف آخر الاستيلاء على المال العام الذي بحيازته:

- (1) - يعتبر الموظف فاعل أصلي والموظف الآخر شريك
- (2) - يعتبر الموظف الآخر فاعل أصلي والموظف شريك
- (3) - يعتبر الموظف فاعل بالواسطة
- (4) + يعتبر الموظف فاعل أصلي والموظف الآخر فاعل أصلي

(27) لا مكان للعفو عن جريمة القتل :

- (1) - إذا كان الجاني موصوفاً بالشر أو أرتكب الجريمة بطريقة وحشية
- (2) - إذا سبق وأن أرتكب الجاني جريمة قتل عمد
- (3) - إذا وقعت الجريمة على امرأة حامل أو على موظف أثناء وبسبب الواجب
- (4) + كل الأجوبة صحيحة

(28) تكون العقوبة في حالة قتل غير المعصوم :

- (1) - الدية كعقوبة أصلية

□ □ □

- (2) - الدية كعقوبة بديلة
 - (3) + الحبس الوجوبي
 - (4) - الحبس الجوازي
- (29) يجوز للقاضي أن يحكم بالحبس أو بالغرامة :

- (1) - في جريمة استغلال النفوذ

□ □ □

- (2) - في جريمة عرض الرشوة
- (3) - في جريمة رشوة موظف القطاع الخاص
- (4) + جميع ما ذكر

(30) تتوافر جريمة القتل الخطأ:

- (1) - إذا لم يتوقع مرتكب الحادث النتيجة التي كان بإمكان الشخص العادي أن يتوقعها لو كان في مكانه
- (2) - إذا توقع مرتكب الحادث النتيجة التي حدثت واعتقد أن بإمكانه تجنبها
- (3) + جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر

(31) ترتكب جريمة خيانة الأمانة في حالة:

- (1) - أخذ الموظف المال المسلم إليه بسبب وظيفته
- (2) - اختلاس الموظف المال المعهود إليه بالمحافظة عليه
- (3) + الشخص الذي يضم إلى ملكه مالا منقولاً مملوكاً للغير سلم إليه بأي وجه
- (4) - جميع ما ذكر

(32) يرتكب مدير الشئون المالية في حالة تحريره أمر صرف أو شيك غير مستحق جريمة:

- (1) - الاختلاس
- (2) - خيانة الأمانة





- (3) + تسهيل الاستيلاء على المال العام
- (4) - الإضرار بمصلحة الدولة
- (33) يشترط لقيام جريمة الإرتشاء اللاحق:
- (1) - أن يزعم الموظف الاختصاص بالعمل
- (2) - أن يعتقد الموظف أنه مختص بالعمل
- (3) - أن يكون الموظف مختصاً بالعمل المطلوب القيام به
- (4) + أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تم القيام به
- (34) موظف القطاع الخاص الذي يأخذ الأموال المسلمة إليه لتوريدها في البنك يرتكب جريمة:
- (1) - الاختلاس
- (2) - السرقة
- (3) + خيانة الأمانة
- (4) - جميع ما ذكر
- (35) يشترط لقيام جريمة الرشوة أن يكون:
- (1) - طلب الموظف للعطية محددًا أو قابلاً للتحديد
- (2) - قبول الموظف للوعد بالمزية محددًا أو قابلاً للتحديد
- (3) - أن يكون الطلب أو القبول جدياً
- (4) + جميع ما ذكر
- (36) إذا لم تتوافر صفة الموظف العام في جريمة استغلال النفوذ تكون العقوبة:
- (1) - الحبس الذي لا يزيد عن عشر سنوات
- (2) - الحبس الذي لا يزيد عن ثلاث سنوات
- (3) + الحبس الذي لا يزيد عن ثلاث سنوات أو الغرامة
- (4) - الحبس الذي لا يزيد عن سبع سنوات
- (37) يعتبر الموظف فاعلاً أصلياً في جريمة:
- (1) - الاستيلاء على المال المملوك للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات التابعة لها
- (2) - تسهيل الموظف للغير الاستيلاء على المال المملوك للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات التابعة لها
- (3) + جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر
- (38) يعاقب بالحبس الذي لا تزيد مدته عن عشر سنوات:
- (1) - الموظف الذي يعهد إليه بالمحافظة على مصلحة للدولة في صفقة أو عملية أو قضية فيضربها
- (2) - كل ما يأخذ من دولة أجنبية نقوداً أو منفعة للإضرار بمصلحة الدولة
- (3) + جميع ما ذكر
- (4) - لا شيء مما ذكر
- (39) يجوز للقاضي الاعفاء من جريمة الرشوة:
- (1) - إذا قام الموظف برد المبلغ الذي أخذه أو طلبه للقيام بعمل أو للإمتناع عن عمل اخلاصاً بواجبات وظيفته
- (2) - إذا قام الموظف برد المبلغ الذي أخذه أو طلبه للقيام بعمل أو للإمتناع عن عمل يتفق مع واجبات الوظيفة
- (3) - جميع ما ذكر
- (4) + لا شيء مما ذكر
- (40) يشترط لقيام جريمة القصاص فيما دون النفس:
- (1) - المساواة في الأعضاء صحة وكماً
- (2) - المماثلة في الأعضاء جنساً ونوعاً
- (3) - الانضباط في الجروح
- (4) + كل الإجابات صحيحة

